"الدعوة" يستبعد اللجوء إلى الأغلبية السياسية

الزهـيري يرجـح إجـراء تعديـل وزاري محدود

رجح القيادي في حزب الدعوة الإسلامية عبد الحليم الزهيري إمكانية إجراء تعديل وزاري محدود، مستبعدا في الوقت نفسه تشكيل حكومة أغلبية سياسية، مضيفا " في الوقت الحاضر لا يمكن التحرك بحرية تامة لإجراء تعديل وزاري شامل، ولكن بشكل محدود ممكن بوجود هامش للحركة في ما تبقى من عمر الحكومة الحالية."

□ بغداد/ غسان عادل

عبد الحليم الزهيري

وفي ظل استمرار الأزمة الحالية صدرت تصريحات من نواب ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الحكومة نوري المالكي بانه يرغب في اجراء تعديل وزاري بالاعتماد على قوى رفضت سحب الثقة عن المالكي او استجوابه من قبل البرلمان.

مؤكدا ان الرغبة تتجه "نحو تشكيل جديد باعتماد التكنوقراط بعيدا عن المحاصصة والتسويات واقناع الكتل النيابية والاحزاب، لكن هذا الموضوع مستبعد في وسط الطريق الحالي، ويمكن اعتماده قاعدة تأسيس لمرحلة مقبلة".

وذكرت مصادر في ائتلاف دولة القانون بان لجنة التحالف الوطني تلقت اشارات ايجابية من القائمة العراقية والتحالف الكردستاني لبحث ورقة الاصلاح تمهيدا لبلورة اتفاق موحد لعقد اجتماع موسع لتسوية الخلاف بين الاطراف المشاركة في الحكومة.

وكان رئيس الحكومة نوري المالكي كشف، في (١٧ تموز الحالي)، عن تقديمه طلباً لاستضافته في مجلس النواب بجلسة استثنائية، لمناقشة الخروق بحق النظام السياسي، مؤكدا أن الطلب لم تتم الاستجابة له حتى الآن، فيما أشار إلى أن الاستجواب لأي مسؤول يجب أن تكون لها مقدمات أهمها الحيادية في التعامل مع الدستور.

وسبق أن أكد المالكي، في (٢٤ حزيران الماضي) أنه لن يكون أي استجواب له أو سحب ثقة منه قبل أن يتم "تصحيح وضع البرلمان"، الأمر الذي انتقدته رئاسة مجلس النواب، في (٢٧ حزيران الماضي)، وشددت على ضرورة حضور المالكي إلى الاستجواب عملاً بما يمليه الدستور.

وكان ائتلاف دولة القانون كشف، في (٢٦ حزيران الماضي)، أن التحالف الوطني شكل لجنة لوضع ورقة تضم جميع المكونات بينها التيار الصدري لوضع ورقة الإصلاح السياسي لاستيعاب كافة المشاكل التي تعاني منها العملية السياسية والحكومة والدولة، فيما أعلن التحالف الوطني في (٢٧ حزيران الماضي)، عن تسمية أعضاء اللجنة، مؤكداً على ضرورة ممارسة عملها بأسرع وقت ممكن.

وعقدت لجنة الإصلاح، في (٤ تموز الحالي)، اجتماعاً بحضور ممثلي الكيانات السياسية المنضوية فيه، وشهدت استكمال المناقشات السابقة للخروج برؤية موحدة وواضحة بشأن القضايا السياسية المطروحة، بعد يوم على دعوة الصدر إلى أن تكون لجنة الإصلاح حيادية لا "مالكية"، ومطالبته المالكي بأن يكون جاداً في الإصلاح قبل أن تنهي الأطراف سحب الثقة منه.

ويرى مراقبون أن الأزمة السياسية والمطالبات بسحب الثقة عن المالكي بدأت بالحلحلة وخاصة بعد تراجع التيار الصدري عن موقفه، وتشكيل التحالف الوطني لجنة الإصلاح التي قدمت ورقة من ٧٠ مادة أبرزها حسم ولاية الرئاسات الثلاث والوزارات الأمنية والتوازن في القوات المسلحة والهيئات المستقلة وأجهزة الدولة المختلفة.

عالم آخر

■ سرمد الطائي

رطانة مع السلطان

منعني دخول الصيف من ممارسة هوايتي اليومية وهي المشي على الاقدام بين الباب الشرقي ونهاية شارع ابي نؤاس. لكن قرارات سلطاننا بالتشدد في السيطرات اتاحت لي مرغما ان اعود للمشي تحت شمس الله الحارقة صباح الاحد. تسأل عناصر الجيش: شنو الموضوع؟ يجيبك الضابط متهربا من السؤال: ان الجو حار جدا!

هنا صبيان يعملون حمالين في الازقة البائسة، ويشترون الفلافل والماء البارد من مطعم "غير شرعي"، فيأتي شرطي ويقوم بتعنيفهم لأنهم متورطون بإفطار علني. هم يؤكدون له عجزهم عن الصوم اثناء تحميل البضائع في تموز، والشرطي يتشبث بقانون البلاد. بؤس الفتيان يتجادل بشكل دراماتيكي مع بؤس عنصر الامن المكسو بالدبق ورائحة التعرق والملل من مراقبة شارع غامض ومليء بالمفخخات المحتملة.

الجدل هذا اعاد الى ذاكرتي رطانة من نوع آخر حدثت بيني وبين شرطي ايراني في رمضان ١٩٩١. كنت صبيا لا افهم حظر الافطار العلني، وبالكاد أحاول تجربة التدخين في زقاق قديم داخل المحمرة، فلمحني شرطي وراح يعنفني بالفارسية وحاجز اللغة يمنعني من فهم ما يقول. وتوهمت للحظة انه يحاول ان ينصحني بترك التدخين لانني مازلت صغيرا على ذلك، فرحت احاول ان اشرح له بخليط ملكون من مفردات انجليزية وعربية وفارسية، انني افهم ضرر التنباك وسأحاول ألا افرط فيه، بينما الشرطي ينهال علي بكلمات قاسية ويلوح بالاصفاد المتلامعة مهددا باعتقالي، وأنا اسأل نفسي: هل يعتقلون الفتيان هنا بتهمة التدخين؟ حتى جاء رجل من عرب ايران وانقذ الموقف وشرح لي منع الافطار العلني في رمضان!

وبينما تصطف السيارات دون حركة تقريبا عند جدارية فائق حسن، وينهمك الشرطة في تفتيش بلا جدوى، بحثا عن اشباح انتحاريين لم يمسك بهم احد في سيطرة او تشيك بوينت، فإن قافلة البؤساء والمساكين والمتقاعدين والمسافرين ومن انقطع بهم السبيل تسير على الاقدام. المساكين يتحركون بصعوبة وسلطاننا يحرك قواته نحو فيشخابور. الناس يموتون في بغداد وجيشنا يفتعل مشاكل نحن في غنى عنها، مع بيشمركة كردستان.

المساكين يتحركون بصعوبة بين السيطرات المنهكة، وسلطاننا يقوم باستفزاز المحيط العربي في الملف السوري، ويستفز المحيط الكردي، ويستفز المحيط السني، دفعة واحدة، بعد ان استفز المحيط الشيعي نفسه سلفا بانهيار الخدمات والعجز عن احداث فرق في حياة الاهالي.

المساكين يزحفون على شوارع جرداء وسط بغداد، تملؤها الانقاض ويسودها الاهمال ويمنحها المناخ لونا ملحيا اغبر بلا رحمة، والسلطان لا يبذل جهدا دبلوماسيا لحلحلة التوتر مع العرب، ولا يخوض حوارا يهدئ التوتر مع الكرد، او يفكك أزمته مع شركائه الشيعة انفسهم.

وبدلا عن ذلك فإن السلطان يقوم بتهييج السعودية وقطر، واعوانه يشتمون الدوحة والرياض صباح مساء، دون اخذ الحسابات المعقدة بعين الاعتبار. اي دبلوماسية هذه واي سياسة خارجية يا ترى؟

السلطان يهيج الخصوم ثم يعلن النفير العام ويقطع الطرقات ويشدد السيطرات خوفا من انتحاريين قد يتخذون من سياسات بغداد في الملف السوري، ذريعة منحطة ووضيعة لتقتيلنا.

المخاوف الامنية يجري احياؤها على يد متطرفي الشيعة والسنة، مرة اخرى. وعلى مشهد تدمير حلب بالمدفعية، يمكن لمتطرفي الجبهتين ان يجعلونا ننسى وضعنا الداخلي المليء بالكوارث، وننشغل بالتعامل مع عدو يجري تضخيمه على تخوم دمشق.

الكثير من ساستنا يفرحون حين تأتي ازمة من هذا العيار، لانهم فشلوا وسط الاستقرار النسبي، في تحسين حياة الناس، ويمكن لحرب او نصف حرب قرب الحدود او حواليها، ان تلقي اليهم بطوق نجاة، وتقدم لهم سهما طازجا في اي انتخابات قريبة.

الناس يقطعون مسافات طويلة مشيا على الاقدام، نهاية تموز وتحت شمس رمضان الحارقة، وسياستنا ترتبك وتتلعثم، تحشد الجيش في العاصمة، وتنقل قطعات منه نحو فيشخابور وتفتعل ازمة مع البيشمركة، وتتيه احيانا بين التزاماتنا مع الدول الكبرى، وتعهدات غامضة مع طهران، وحسابات داخلية يعجز عن كبح جماحها كل متظاهري البصرة الحالمين بالكهرباء. الزاحفون على اقدامهم قرب الباب الشرقي يخوضون "رطانة" مع السلطان، فلا هو يفهمهم ولا هم يفهمونه.

مجلس الأمن الوطني يؤكد على إيواء النازحين السوريين

□ بغداد/ المدى

أعلن مكتب رئيس الحكومة نوري المالكي، أمس الأحد، أن مجلس الأمن الوطني اتخذ عدة قرارات لتنظيم عملية استقبال النازحين السوريين، مبينا أن المجلس أكد على ضرورة إيوائهم في مخيمات خاصة وتجهيزها بالخدمات اللازمة. وقال المكتب في بيان صدر، امس، وتلقت "المدى" نسخة منه، إن "القائد العام للقوات المسلحة نوري كامل المالكي ترأس، اجتماعا لمجلس الأمن الوطني، الذي يضم وزراء الخارجية والداخلية والمالية والدفاع والعدل ومستشار الأمن الوطني وعددا من كبار الضباط والمسؤولين الأمنيين".

وأضاف المكتب أن "الاجتماع شهد مناقشة آخر التطورات في الأزمة السورية وتأثيراتها على الواقع الأمني في العراق"، مبينا أن "اللجنة الخاصة التي تفقدت المناطق الحدودية مع سوريا قدمت تقريرا عن التطورات الجارية والتدابير اللازم اتخاذها".

وأكد المكتب أن "المجلس اتخذ جملة من القرارات على ضوء التقرير بشان تنظيم عملية استقبال النازحين السوريين والتأكيد على إيوائهم في مخيمات خاصة وتجهيزها بالخدمات اللازمة".

وأعلنت جمعية الهلال الأحمر العراقية، امس الأحد عن ارتفاع أعداد العراقيين العائدين من سوريا ليصل إلى ١١ ألف شخص، واللاجئين السوريين إلى ٢٢٥٨ لاجئا خلال الأيام العشر الماضية، مؤكدة أنها قدمت لهم جميع المساعدات الغذائية والإنسانية في مراكز الاستقبال التابعة لها. وقررت الحكومة العراقية، في الـ٢٤ من تموز ٢٠١٢، بناء مخيمات في منفذي ربيعة والقائم لاستقبال اللاجئين السوريين الذين هربوا من الأحداث التي تشهدها بلادهم، فيما خصصت ٥٠ مليار دينار لإغاثتهم ومساعدة العراقيين العائدين بدورهم من سوريا. ووجه رئيس الحكومة نوري المالكي في ٢٣ تموز الحالي، باستقبال اللاجئين السوريين على الأراضي العراقية وتقديم المساعدة لهم، بعد ساعات قليلة على مطالبة لجنة العلاقات الخارجية النيابية الحكومة بإعادة النظر بقرار عدم استقبال اللاجئين السوريين، الذي اتخذته الأسبوع الماضي حين أكدت أنها غير قادرة على استقبالهم لعدم امتلاكها خدمات لوجستية على الحدود بين البلدين، معتبرة أن النزوح باتجاه العراق يكاد يكون معدوماً بسبب بعد مدنه عن بعضها البعض ووجود الصحراء التي تشكل خطرا عليهم.

وكانت مديرية الهجرة والمهجرين في محافظة دهوك أعلنت، في (٢١ تموز ٢٠١٢)، عن وصول تسعة آلاف لاجئ سوري إلى إقليم كردستان، فيما أكدت استمرار تدفق السوريين بنحو ٥٠ لاجئاً يومياً.

وأعلنت سلطة الطيران المدني العراقية التابعة لوزارة النقل، في ٢٠ تموز الجاري، عن نقل ما يقارب ٦٥٠ عراقيا من سوريا على متن ست طائرات إلى العراق، فيما أشارت إلى أنها تعتزم إرسال طائرة من نوع جامبو لنقل وجبة جديدة من المواطنين العراقيين المقيمين في سوريا.

ودعا رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي، في (٢٠ تموز الحالي)، جميع العراقيين في سوريا للعودة إلى العراق، مؤكدا الصفح عن جميع الذين اتخذوا مواقف سلبية ولم يتورطوا في سفك دماء الأبرياء. وكانت الحكومة العراقية دعت، في الـ١٧ من تموز الحالي، رعاياها المقيمين في سوريا إلى المغادرة والعودة إلى البلاد بعد "تزايد حوادث القتل والاعتداء" عليهم، بعد ساعات على تسلم جثامين ٢٣ عراقياً بينهم صحافيان قتلوا في أحداث سوريا.

وتشهد سوريا منذ (١٥ آذار ٢٠١١)، حركة احتجاج شعبية واسعة بدأت برفع مطالب الإصلاح والديمقراطية وانتهت بالمطالبة بإسقاط النظام بعدما ووجهت بعنف دموي لا سابق له من قبل قوات الأمن السورية وما يعرف بـ"الشبيحة"، أسفر حتى اليوم عن سقوط ما يزيد عن ١٩ ألف قتيل بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان، في حين فاق عدد المعتقلين في السجون السورية على خلفية الاحتجاجات الـ٢٥ ألف معتقل بحسب المرصد، فضلاً عن مئات آلاف اللاجئين والمهجرين والمفقودين، فيما تتهم السلطات السورية مجموعات "إرهابية" بالوقوف وراء أعمال العنف. يذكر أن نظام دمشق تعرض ويتعرض لحزمة متنوعة من العقوبات العربية والدولية، كما تتزايد الضغوط على الأسد للتنحي من منصبه، إلا أن الحماية السياسية والدبلوماسية التي تقدمها له روسيا والصين اللتان لجأتا إلى استخدام حق الفيتو مرتين حتى الآن، ضد أي قرار يدين ممارسات النظام السوري العنيفة أدى إلى تفاقم النزاع الداخلي الذي وصل إلى حافة الحرب الأهلية، وبات يهدد بتمدد النزاع إلى دول الجوار الإقليمي، فيما قرر مجلس الأمن الدولي تمديد عمل بعثة المراقبين في سوريا لمدة شهر يبدأ من (٢٠ تموز الحالي).

لجنة الطاقة تصوّت اليوم على خصخصة الكهرباء

البرلمان يناقش تفجير مبناه وتقاعد أعضاء المجالس المحلية

□ بغداد/ المدى

أكد نواب أن جلسة مجلس البرلمان التي ستعقد اليوم الاثنين، ستشهد قراءة ستة مشاريع ومقترحات قوانين، والتصويت عليها، فضلا عن عرض تقرير بشأن تفجير مبنى البرلمان.

وأكدت مصادر برلمانية أن "الجلسة ستشهد عرض تقرير بشأن تفجير البرلمان". وكانت لجنة الأمن والدفاع البرلمانية، أعلنت في (٨ آذار ٢٠١٢)، أن مجلس النواب عقد جلسة سرية لمناقشة تقرير اللجنة المكلفة بالتحقيق بالتفجير الذي استهدف مقر البرلمان نهاية تشرين الثاني ٢٠١١، لم تعرف نتائجها حتى الآن. يذكر أن اللجنة القانونية البرلمانية أكدت في (٧ شباط ٢٠١٢)، تورط حمايات أحد النواب بتفجير البرلمان، متهمة لجنة الأمن والدفاع بالانتقائية في الكشف عن المعلومات، فيما أشارت الأخيرة إلى وجود مجرد اشتباهات بعناصر حمايات بعض المسؤولين بالتورط بالتفجير، مبينة أن التحقيقات لا تزال جارية. فيما أشار النائب عن كتلة الأحرار عدي عواد، الى أن اليوم الاثنين سيشهد القراءة الاولى لمقترح قانون الغاء المادة التي تمنع منح التقاعد لأعضاء المجالس المحلية، وبعدها يتم التصويت عليها اذا حصلت على موافقة اَغلبية اعضاء المجلس. فيما اوضحت لجنة النفط والطاقة النيابية بأن المجلس سيصوت في جلسته اليوم على قرار يتضمن خصخصة قطاع الكهرباء في البلاد بعد صرف أكثر من ٢٧ مليار دولار دون إنهاء الأزمة.

واكد عواد في تصريح صحفي امس الاحد، ان "مقترح قانون الغاء المادة التي تمنع منح التقاعد لأعضاء المجالس المحلية يتضمن الغاء المادة التي تحجب التقاعد عن اعضاء المجالس بعد الاحتجاج الذي أبداه اعضاء المجالس المحلية وامتعاضهم من هذه المادة التي تلغي تقاعدهم وإذا تم الاتفاق على المقترح الجديد سيمنح الاعضاء حقوقا تقاعدية بحسب المقترح الذي يلغي المادة التي تمنع التقاعد".

وشهدت بداية عام ٢٠١٢ احتجاج اعضاء المجالس البلدية وتظاهرات على عدم منحهم حقوقا تقاعدية على الرغم من أنهم عملوا بداية التغيير منذ عام ٢٠٠٣ أعضاء للمجلس المحلي بحسب المناطق، مطالبين بإنصافهم وحقوقهم التقاعدية.

وكان مجلس النواب صوت في (٢٣ شباط ٢٠١٢)، على إيقاف تنفيذ قرار سابق اتخذه عام ٢٠١٠ في ضوء تعديله قانون مجالس المحافظات رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨، ويقضي التعديل السابق بشمول كل من عمل في مجالس محلية لمدة ستة أشهر فما فوق بحقوق تقاعدية تحتسب على أساس درجة معاون مدير عام، وهو ما دفع بالكثير من أعضاء المجالس الموظفين في مؤسسات حكومية إلى التخلي عن وظائفهم فيها رغبة منهم بالحصول على رواتب تقاعدية تبلغ ٧٥٨ ألف دينار لكل واحد منهم.

فيما اكدت لجنة النفط والطاقة النيابية على أن مجلس النواب سيصوت في اليوم الاثنين على قرار يتضمن خصخصة قطاع الكهرباء في البلاد بعد صرف أكثر من ٢٧ مليار دولار دون إنهاء الأزمة. ويعاني العراق من نقص حاد في الطاقة الكهربائية، ولا تزال الشبكة الوطنية غير قادرة على توفير إمدادات الكهرباء لأكثر من ساعات قليلة في اليوم.

وأنفق العراق منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية عام ٢٠١١ مبلغ ٢٧ مليار دولار على الطاقة الكهربائية وهو مبلغ كان بمقدوره وفقا لتصريحات خبراء في دول أوروبية أن يؤسس لشبكة متكاملة من الطاقة الكهربائية وقد يكون العراق بلدا مصدرا للطاقة.

وقال عضو اللجنة عدي عواد لـ"اكانيوز" إن "مجلس النواب سيصوت في جلسته يوم غد الاثنين(اليوم) على قرار يتضمن خصخصة قطاع الطاقة الكهربائية في البلاد".

وأوضح عواد وهو نائب عن التيار الصدري أن "التصويت على قرار خصخصة الطاقة الكهربائية يأتي بعد فشل وزارة الكهرباء في حل المشكلة". وتأتي الانقطاعات المتكررة في الكهرباء على رأس شكاوى السكان وخاصة في فصل الصيف عندما تتجاوز الحرارة ٥٠ درجة مئوية. وكانت اللجنة التحقيقية النيابية بشأن إنتاج الطاقة الكهربائية قد قرأت في وقت سابق تقريرها الذي كُلفت بأعداده في إحدى الجلسات الماضية، وحمل التقرير مسؤولية تدني إنتاج الطاقة لمسؤولين في وزارة الكهرباء. وتضمن التقرير توصية بإقالة نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني من منصبه وعدد من الموظفين على خلفية ملفات الفساد. الى ذلك أكدت لجنة الخدمات البرلمانية انها اعدت اسئلة خاصة لامين بغداد والمحافظ في جلسة مجلس النواب التي ستعقد اليوم لمناقشة شح المياه في بغداد.

قالت رئيسة لجنة الخدمات والاعمار البرلمانية فيان دخيل لـ"البغدادية نيوز" امس الاحد، ان المجلس سيستضيف كلا من امين بغداد صابر العيساوي والمحافظ صلاح عبد الرزاق على خلفية الانقطاعات الكثيرة التي تعرضت لها شبكة مياه الشرب في بغداد".

واضافت ان "اللجنة قد جهزت العديد من الاسئلة الى الامين والمحافظ من اجل بيان الاسباب الحقيقية لشح المياه في العاصمة خلال الايام الماضية في العديد من المناطق واستمرارها الى الان في البعض الاخر".

يشار الى ان ان جدول اعمال جلسة مجلس النواب اليوم وهي العاشرة في الفصل التشريعي سيتم فيها التصويت من حيث المبدأ على مشروع قانون وزارة البلديات. والتصويت على مقترح التعديل الثاني لقانون إنتخاب مجالس المحافظات والأقضية والنواحي رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨. وكما ستكون هناك دعوة عامة للمناقشة (أمين بغداد ومحافظ بغداد حول شحة المياه فضلا عن القراءة الاولى لمقترح قانون إلغاء المادة (٤٠) من قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٢ والقراءة الاولى لمشروع قانون الموازنة التكميلية العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٢ والقراءة الاولى لمشروع قانون هيئة الاعلام العراقية وسيتم في الجلسة عرض تقرير حادث تفجير البرلمان واستمرار مناقشة قانون الاحزاب السياسية والقراءة الثانية لمشروع قانون الحجر الزراعي. ورفع مجلس النواب العراقي، السبت (٢٩ تموز ٢٠١٢)، جلسته التاسعة من الفصل التشريعي الأول للسنة التشريعية الثالثة على أن تعقد، يوم غد الاثنين، فيما أكد مصدر برلماني أن البرلمان صوت بالأغلبية على تمديد عمل مفوضية الانتخابات لعشرة أيام.